الأمم المتحدة

A/58/555/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
19 December 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٤ من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية مقدم من رئيس الجمعية العامة

مذكرة من الأمانة العامة*

إضافة

موجز جلسات الاستماع غير الرسمية للمجتمع المدني (نيويورك، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)

موجز

في إطار التحضير للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية (نيويورك، ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، عقدت الجمعية العامة جلسات استماع غير رسمية وأجرت حوارا تفاعليا مع ممثلي المنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، و/أو المعتمدة لأغراض عملية تمويل التنمية. وترأس الاجتماع صاحب السعادة السيد جوليان ر. هونته (سانت لوسيا)، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، بمقر الأمم المتحدة، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وكان الموضوع

* أعد هذه المذكرة موظفو مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالتشاور مع فريق التيسير الدولي التابع للمنظمات غير الحكومية والمعنى بتمويل التنمية.

191203 191203 03-62656 (A)

العام للاجتماع هو: ”منظور المجتمع المدني فيما يتعلق بحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري: القضايا الحرجة، والمهام المقبلة“. وشملت جلسات الاستماع والحوار تبادل آراء أجراه فريقا مناقشة وتناولت الموضوعين التاليين: (أ) استعراض التقدم والنكسات منذ مونتيري؛ و (ب) تعزيز دور الأمم المتحدة في نظام الإدارة الديمقراطية العالمية: نحو وضع ترتيبات جديدة بالأمم المتحدة. وفي اجتماع كل فريق أدلى مدير الجلسات بملاحظات تمهيدية وقدم ممثلو المنظمات غير الحكومية عروضا، ثم أجرى مندوبو الجمعية العامة مناقشات وردوا على أسئلة طرحها جمهور الحاضرين. وفيما يلي موجز للعناصر الموضوعية البارزة لمحاضر أعمال الاجتماع.

١ - افتتح الاجتماع رئيسه صاحب السعادة السيد جوليان ر. هونته (سانت لوسيا)، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، ورحب بجميع أعضاء الأفرقة والمشاركين الآخرين. وأعرب الرئيس في ملاحظاته التمهيدية عن الشكر للمجتمع المدني للمساهمات التي قدمها في عملية تمويل التنمية. وقال إن الأمم المتحدة، بعد مرور سنة ونصف على انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، تتيح الآن منبرا لتقييم الأثر المترتب على الالتزامات المعلنة في المؤتمر بالنسبة للتعاون الإنمائي. واختتم كلمته ملاحظا أن مجال التشديد قد انتقل من اتخاذ القرارات إلى تنفيذ الاتفاقات والالتزامات المعلنة في مونتيري.

الفريق ١: استعراض التقدم والنكسات منذ مونتيري

لمحة عامة

٢ - قام بإدارة مناقشات الفريق الأول روبرتو بيسيو، منسق ''الرصد الاجتماعي''. وركزت المناقشة على التقدم والنكسات منذ مونتيري، ولا سيما في ميدان المساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، والدين الخارجي. وتم تحديد آليات عديدة لجمع الموارد من أجل تمويل التنمية. وأُعرب عن الأمل في أن تتسم المحادثات المقبلة بشأن التجارة بمزيد من الشفافية والشمولية والديمقراطية وأن تركز بوضوح على التنمية. ونوقشت أزمة ديون الأرجنتين بوصفها مثالا بارزا للأثر السلبي الذي يترتب على سياسات الاقتصاد الكلي الخاطئة التي تتبعها البلدان النامية والتي تدعو إليها المؤسسات المالية الدولية.

العروض

٣ - قدم رينهارد هارمله ''ميزيريور/التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن'' وعرضا بشأن تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأبرز أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكّر المشاركين بأنه، وفقا للتقدير الوارد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الذي رأسه أر نستو زيديلو، يتطلب بلوغ تلك الأهداف تمويلا إضافيا قدره ٥٠ بليون دولار. وأكد الدكتور هارمله على أن الالتزامات المعلنة في مونتيري بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك مبلغ ٧ بلايين دولار التقديري الذي تقررت إتاحته لكي تتحسن فعالية المعونة، لن تكفي في الواقع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - وتبعا لذلك، ركز المتحدث على مقترحات رئيسية ثلاثة تنطوي على إمكانية تعبئة موارد إضافية. أولا، يمكن أن يسمح مقترح المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية الداعي إلى إنشاء مرفق للتمويل الدولي بتعبئة قدر هام من التمويل للتنمية، حتى لو لم يؤيده سوى مجموعة واحدة من البلدان المانحة. بيد أن ثمة أسئلة معينة تظل مطروحة بخصوص الآثار التي يحتمل أن تترتب على ذلك بالنسبة للأسواق المالية وفيما يتعلق بحجم المعونة في سنوات ما بعد عام ٢٠١٥، حين تكون عمليات الدفع للبلدان المتلقية قد انتهت، وتظل التزامات البلدان المانحة للمرفق ملزمة بصفة قانونية حتى عام ٢٠٣٠. ثانيا، ينبغي النظر بجدية في المقترحات المتعلقة بفرض ضرائب ورسوم على استخدام المشاعات العالمية (الغلاف الجوي، المحيطات) لأن تلك المقترحات يمكن أن تسمح بتمويل تمكين الجميع من الاستفادة من الخيرات العامة العالمية. ورأى المتحدث أن فرض ضريبة للكربون على مستهلكي الوقود الأحفوري (تحدد مقاديرها تبعا لمستويات المساهمة في تلويث الغلاف الجوي) وضريبة على الاستهلاك العالمي للكيروسين أو على مشغلي الطائرات من شأنه أن يتيح الوسائل اللازمة بأقصى قدر من الاستعجال والفعالية. وأيد الدكتور هرمله أيضا مقترح الأمين العام الداعي إلى إنشاء فريق عامل في سياق عملية تمويل التنمية لدراسة إمكانية إنشاء آلية تحكيم عادلة لطرق مشكلة أزمات الديون السيادية.

٥ - وفي حين أن الآليات المذكورة أعلاه يمكن أن تتيح مصادر جديدة هامة لتمويل التنمية، أكد المتحدث على أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر هام تمثل، في انتظار أن يتحقق ذلك، أنجع طريقة لكفالة أن الأهداف الإنمائية للألفية سوف يمكن بلوغها. بيد أنه أعرب عن تخوفات كبيرة من عدم توفر الإرادة اللازمة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر هام، وذلك نظرا لضغوط الميزانية الحالية ولعدم توفر دعم سياسي من الحكومات المانحة. وفي الختام، ذكّر المتحدث المشاركين بأن تمويل الأهداف الإنمائية للألفية يمثل استثمارا ممتازا طويل الأجل إذ أنه يشكل دعما للقضاء على الفقر، ومعالجة الأوبئة ومنع تفشّيها، والتعليم، وتوفير خدمات اجتماعية أساسية أخرى.

٦ - وحللت ماريا رايلي ''مركز الاهتمام'' في عرضها بشأن التجارة كأداة لتحقيق النمو - نظرة على نواتج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، الآثار المترتبة على فشل محادثات كانكون. وقالت إن انعكاسات المفاوضات الفاشلة سوف تتوقف على استجابة العناصر الفاعلة الأساسية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين ترى أغلبية أعضاء المجتمع الدولي أن نظام التجارة المتعدد الأطراف يمثل أفضل سبيل لتحقيق التنمية، فإن التوجه الحالي لمنظمة التجارة العالمية يثير تساؤلات. ورأت أن محادثات كانكون هيأت بيئة جديدة ويمكن أن تبشر بتوجهات جديدة. وذكّرت السيدة رايلي المشاركين بأن جولة الدوحة للمحادثات بشأن التنمية قد أعلنت أن التنمية تشكل محور جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وبأن كانكون شكلت مجالا لاختبار هذا التأكيد.

وقد ركزت القضايا غير المتفق بشأنها في كانكون على الزراعة (نظم التعريفات للاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة)، ومبادرة القطن الأفريقية، والوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية، وقضايا سنغافورة. ورأت أن الاختلاف في الرأي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن المشروع النهائي للإعلان أدى إلى المأزق الذي آلت إليه المحادثات.

٧ - وأبرزت السيدة رايلي أن تحالفات جديدة قائمة على أساس القضايا قد ظهرت في كانكون فيما بين البلدان النامية التي تقدمت بجدول الأعمال الإنمائي لموازنة مواقف العناصر الفاعلة المألوفة في منظمة التجارة العالمية. وعلى سبيل المثال، تقدمت مجموعة الـ ٢٠+ بموقف بديل بشأن الزراعة، وقد أضافت مجموعة الـ ٣٢ إلى المناقشة بعض الاحتياجات الزراعية للبلدان الفقيرة، وضمت دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأفريقي وأقل البلدان نموا جهودها لدعم جدول عمل إنمائي ومعارضة قضايا سنغافورة. أما الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة واليابان (المعروفة معا بتسمية ''المجموعة الرباعية'')، فقد افترضت، في رأي السيدة رايلي، أن تلك التحالفات سوف تنهار تحت الضغط الاقتصادي والاجتماعي، لكنها أخطأت التقدير لأن التحالفات دامت حتى نهاية المحادثات.

٨ - وأكدت السيدة رايلي أن تلك الأنواع من التحالفات هامة لأن تسمح بإعادة التوازن للمفاوضات. بيد أن أسئلة هامة تظل مطروحة بخصوص قدرتها على الاستمرار. وأبرزت المتحدثة أيضا الدور الذي أدته المنظمات غير الحكومية في كانكون إذ ساعدت البلدان النامية على التقدم بجداول أعمالها الإنمائية. وقد حددت المنظمات غير الحكومية أيضا أوجه الحيف في النظام والقصور في عملية اتخاذ القرارات. وفي هذا الصدد، قالت المتحدثة إن عملية اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية قد انتُقدت بوصفها معتّمة وتتسم بالسرية، إذ شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد الاجتماعات غير الرسمية مثل ''الاجتماعات الوزارية المضيّقة'' التي لم يُسمح بحضورها إلا لمن ''وُجّهت إليه دعوة''. وفضلا عن ذلك، لا توجد إجراءات ملائمة لاختيار الرؤساء وتحديد الوظائف لاجتماعات منظمة التجارة العالمية. وكثيرا ما كانت الوثائق تعمّم في وقت متأخر لا يسمح بوقت كاف لدراستها بدقة. وفي الختام، قالت السيدة رايلي إنها تفضل اعتبار اجتماع كانكون نجاحا نسبيا لأنه أدى إلى تكوين تحالفات جديدة وفعالة سمحت بالإبقاء على تركيز المفاوضات على التنمية. وأعربت عن الأمل في أن تتسم المحادثات المقبلة بقدر أكبر من الشفافية والشمولية والديمقراطية. بيد أنها اعتبرت أن استمرار هيمنة عدد قليل من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية يهدد بالقضاء على ذلك التطور الإيجابي.

٩ - قدمت كريستينا كالفو ''مؤسسة كاريتاس الأرجنتين'' عرضا بشأن نتائج الاجتماعات التي عقدها حديثا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقالت إن الأرجنتين صاغت جدول أعمال إصلاحها الاقتصادي وفقا للنمط المتوخى في توافق آراء واشنطن. وقد كان الإصلاح ناجحا بقدر هائل في البداية وانطوى على الخصخصة، وإنهاء الضوابط المفروضة على النشاط الاقتصادي، والانفتاح الاقتصادي، والإصلاح النقدي. وأدى ذلك إلى تحقيق نجاح عُرف بتسمية ''المعجزة الأرجنتينية''. وحين حدثت أزمة الديون الداخلية والخارجية، توقف النمو الاقتصادي ونتج عن ذلك هبوط في حجم الاستثمارات وفقدان ثقة المستثمرين وهجرة رأس المال. وحين ارتفعت مستويات الفقر، كانت النساء والأطفال أكثر من تضرر بالنتائج المترتبة على ذلك. وقد عرّض الانهيار الاجتماعي السلام الاجتماعي للخطر. وأضافت السيدة كالفو أن الأرجنتين عقدت اتفاقين مع صندوق النقد الدولي في سنة ٢٠٠٢ وحدها وأن النتائج المحرزة من خلال ذلك تثير تساؤلات. وقالت إن المحادثات كانت دائما بطيئة ومطولة، وإنها، بالتالي، تشك في التزام الاقتصادات الكبرى بمساعدة الأرجنتين. وفي اجتماع حزيران/يونيه ٢٠٠٣ الذي عقدوه مع ممثلي صندوق النقد الدولي، طلب أعضاء المجتمع المدني أن يعدّل الصندوق عملياته لكي يضع في الاعتبار الجوانب الأخلاقية للإصلاح الذي قرره، فضلا عن الآثار الاجتماعية المترتبة عليه. وأقر المجتمع المدني، من جهته، بأنه يتحمل قسطا من المسؤولية عن الأزمة، وبأن ثمة حاجة لبناء الثقة فيما بين كافة أصحاب المسألة. وذكرت السيدة كالفو أن رئيس إدارة صندوق النقد الدولي أقر بانقطاع الصلة بين جدولي الأعمال الاقتصادي والاجتماعي وقالت إن الصندوق قد شرع في محادثات مع منظمات اجتماعية بشأن قضايا التقليل من الفقر. وأضافت أنها شعرت بالتشجيع حين وصف المدير الاجتماع بأنه ''واحد من أهم الاجتماعات'' التي حضرها على الإطلاق. وأكدت بتفاؤل أن الوقت حان للتصديق على رأي أعضاء المجتمع المدني بأن النمو لا يكون عادلا ما لم يكن منصفا على الصعيد الاجتماعي.

١٠ - ورأت المتحدثة أن تعزيز النمو المنصف في أوضاع دولية متغيرة يتطلب زيادة التعاون واستخدام الأدوات المناسبة. وأكدت أنه يجب تعديل القواعد الحالية التي تحكم عمل المؤسسات المالية الدولية. وينبغي أيضا تدعيم الصلة بين المجتمع المدني وتلك المؤسسات. وأكدت على أن التنمية تتوقف ليس فقط على رأس المال المادي بل وكذلك على رأس المال الاجتماعي. وأبرزت أن الترتيب المتفق عليه في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ مع المؤسسات المالية الدولية جائر بصورة خاصة إذ أن المبالغ المدفوعة لخدمة ديون الأرجنتين تتجاوز قيمة ما حصل عليه البلد من تلك المؤسسات. وأعربت المتحدثة عن الأسف لعدم وجود آلية منظمة وفعالة لتسوية مشاكل الدين السيادي، ودعت إلى إنشاء آلية تحكيم عادلة وشفافة

لمعالجة مسألة الدين. وأضافت السيدة كالفو أن اجتماعات الخريف لمؤسسات بريتون وودز في دبي سمحت بتوعية العالم بعدم المساواة العالمية. ويتعين تشجيع مزيد من المشاركة وتمثيل أكثر توازنا للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد اقترحت الأرجنتين في تلك الاجتماعات مقايضة الديون الخارجية بالاستثمار في التعليم.

١١ - وأبدت السيدة كالفو أيضا بعض الملاحظات بشأن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود حديثا في كانكون. وأعربت عن الرأي بأنه، بالرغم من حقيقة أن التجارة تُعتبر أداة للتقليل من الفقر فإن البلدان المتقدمة النمو تمانع في تغيير القواعد التي تحكم التجارة حاليا لأنها موجهة نحو خدمة مصالحها. وأكدت على أن اجتماع كانكون ينبغي أن يسمح بتوعية العالم بشأن عدم المساواة في القدرات التفاوضية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. واختتمت كلمتها بإبراز أن كل الأهداف الإنمائية للألفية تتوقف على الهدف ٨ الذي يشجع على إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، والذي يتوقف تحقيقه، بصورة أساسية، على موقف الاقتصادات في العالم العظمى.

المناقشة

١٢ - تساءلت السيدة رايلي عن مدى نشاط المنظمات غير الحكومية في جنيف في السعي إلى التأثير على الجهات المعنية من أجل توثيق العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. وقد أثيرت هذه المسألة في سياق الشعور بأن الدول الأعضاء لا تريد أن تصبح منظمة التجارة العالمية مرتبطة عضويا بالأمم المتحدة وبأنشطتها. وذكرت السيدة رايلي في ردها أنه ثمة منظمات غير حكومية عديدة جدا نشطة في جنيف، منها أوكسفام، ومنظمة الجنوب العالمية. بيد أنها شددت على أن إجراءات الاعتماد في جنيف معقدة وغير مستقرة مثل الإجراءات المتبعة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك حيث تساعد على المشاركة النشطة من جانب المنظمات غير الحكومية. وفي نفس السياق، قال أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية إن مسألة الإدارة العالمية ينبغي أن تُدرج في إطار رعاية الأمم المتحدة. وأعرب مشارك آخر من المجتمع المدني عن الأسف لعدم وجود حوار بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات غير الحكومية وكذلك بين منظمة التجارة العالمية والمجتمع الأكاديمي. وأكد ذلك المتحدث وجود حاجة إلى تعاون دولي مدروس بين منظمة التجارة العالمية والاقتصاديين.

١٣ - وأعرب أحد الوفود (اليابان) عن موافقته على أهمية وجود إرادة سياسية قوية لتحقيق تغييرات في سياسات التعاون الإنمائي،ذذ من خلال زيادة المعونة الإنمائية وزيادة حصة المنح في تلك المعونة. وأعرب عن الرأي بأن مناطق التجارة الحرة قد لا تكون أفضل حل لمشاكل التجارة العالمية إذ يمكن أن يستبعد هذا الترتيب بعض البلدان النامية.

الفريق ٢: تعزيز دور الأمم المتحدة في نظام الإدارة الديمقراطية العالمية

لمحة عامة

١٤ - قامت بإدارة جلسات الفريق الثاني أميرا وودز، المديرة المشاركة لمنظمة التركيز على السياسة الخارجية التابعة لمعهد دراسات السياسات. وتمثل الموضوع الرئيسي الذي تناولته في بيانها في الانتقاد الموجه إلى الطبيعة غير الديمقراطية المزعومة لإدارة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وأشارت إلى أن أعضاء الفريق دعوا إلى إدراج هذه المؤسسات في إطار جديد تتولى الأمم المتحدة قيادته من أجل تحسين هيكلها ومراعاتها للمسائل الاجتماعية. وأضافت أن هذا الإطار ينبغي أن يخضع لقيم اجتماعية ذات ترتيب هرمي على النحو المبين في الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة، بما فيها توافق آراء مونتيري، وبالصيغة الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية.

العروض

١٥ - ركّز مارتن خور ''شبكة العالم الثالث'' على المقترحات الداعية إلى وضع ترتيبات جديدة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية. ولاحظ أن مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية قد أنشئت للنهوض بولايات محددة. وعلى سبيل المثال، ففي حين أنشئ صندوق النقد الدولي لتأمين الاستقرار المالي العالمي عن طريق السيطرة على المسائل المالية العالمية والوطنية، فقد كان من المتوخى أن يوفر البنك الدولي ائتمانا منخفض التكاليف للبلدان النامية. وانتقد المتحدث المؤسستين معا لابتعادهما عن ولايتهما الأصلية ولقيامهما بصورة متزايدة بفرض شروط على سياسات البلدان. وبخصوص منظمة التجارة العالمية، أعرب السيد خور عن الأسف لإساءة استعمالها من جانب البلدان المتقدمة النمو كأداة لحماية زراعتها وصناعات نسيجها. ولاحظ أن المعونات المالية التي توفرها البلدان المتقدمة النمو لزراعتها، مع التعريفات المنخفضة المفروضة على البلدان النامية، قد تسببت في اختلالات غير مستدامة في نظام التجارة العالمي. ودعا المتحدث أيضا منظمة التجارة العالمية إلى عدم تجاوز حدود ولاياتها وإلى عدم التدخل في مسائل غير تجارية مثل حقوق الملكية، والاستثمار، والمنافسة، والمشتريات الحكومية.

١٦ - وواصل المتحدث كلمته بمناقشة دور الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، انتقد إضعاف موقف الأونكتاد الذي أدى إلى عدم الاهتمام والتركيز من جانب المجتمع الدولي على قضايا حاسمة مثل اتفاقات تثبيت أسعار السلع الأساسية. وبنفس الصورة، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ينبغي أن تستعيد دورها الذي كان فيما مضى ذا تأثير في مجالي التنسيق وتوفير

المشورة، إذ تم في غضون العقدين الأخيرين خفض ذلك الدور بصورة هائلة من جراء عمليات إعادة التشكيل وتخفيض الحجم. واختتم المتحدث كلمته بحثّ مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية على العودة إلى ولاياتها الأصلية. وأوضح أنه ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يركز على الاستقرار المالي الدولي وأن يتيح مجالا كافيا للعمل الوطني في مجال السياسات. ويتعين على منظمة التجارة العالمية أن تستعرض الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية والاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وأن تستبعد قضايا سنغافورة من المفاوضات المقبلة. وفي نهاية الأمر، ينبغي للأمم المتحدة أن تتدارك حالة التقهقر التي وقعت فيها وأن تعمل بصفتها وديعة للتوجيه المتاح للبلدان النامية وأن تمكّن لتلك البلدان من جديد بواسطة البحوث النظرية والمشورة.

١٧ - وقدمت تشاندرا باتيل ''معهد شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للمعلومات والمفاوضات التجارية'' عرضا بشأن مقترحات لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي - ترتيبات مؤسسية جديدة على مستوى الأمم المتحدة. وأكدت السيدة باتيل على أن التحرير المتزايد لأسواق السلع، والخدمات، ورأس المال، والاستثمار، والعمل، الذي حدث في العقدين الماضيين. قد أدى إلى مضاعفة مخاطر فشل الأسواق والحكومات وساهم في زيادة التفاوت بين المداخيل، والفقر، وعدم التيقن. ومن الضروري بالتالي زيادة فعالية إدارة المؤسسات السياسية والمالية الدولية. وقالت إن إجراء إصلاح جوهري يتطلب إعادة تشكيل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في نفس الوقت، لأنها أصبحت الآن مترابطة وتخدم معا مصالح تتسم بالهيمنة. وعلى سبيل المثال، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي كان مسؤولا عن الاعتبارات الكلية، لم يُعط أي سلطة في مجال الإنفاذ لكي يصون المركز الخاص لصندوق النقد الدولي، الذي تمارس فيه الولايات المتحدة، بفضل تمتعها بحق النقض، قدرة كاملة على التحكم في عملية اتخاذ القرارات. ورأت المتحدثة أن مسألة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتجاوز المسائل المتعلقة مثلا بجدول أعماله، أو طرق عمله، أو وتيرة اجتماعاته، أو حجمه وتكوينه. وأكدت أن احتمالات إجراء إصلاحات هامة ستظل مشوبة بالتشاؤم طالما بقي نظام اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية دون تغيير.

١٨ - ومع ذلك، يظل من الأساسي بالنسبة للمجتمع المدني أن يعرب عن مشاغله وأن يدعم التطورات الحديثة التي تبشر بوجود وحدة قائمة على أساس القضايا فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الصدد، اقترحت السيدة باتيل الشروع في حوار مفتوح ومنتظم مع مجموعة البلدان الـ ٢٠ + التي توصلت إلى توافق آراء في كانكون بشأن قضايا سنغافورة والانشغالات المتعلقة بالزراعة. وبنفس الصورة، فإن التحالفات على المستوى القطري بين المنظمات غير الحكومية في ميادين مثل إعادة هيكلة الديون، وتحسين ورقات استراتيجية

التقليل من الفقر، يمكن أن تحدث تغييرا حقيقيا. وقالت المتحدثة في ختام كلمتها إنه حتى في صورة تحقيق ذلك، سيتطلب إجراء تنقيحات هامة لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشكيل تحالف قوي لبلدان الجنوب مع بلدان تشاطرها الآراء في الشمال، وإعراب هذا التحالف عن آرائه ومواقفه بصوت واحد.

١٩ - قدمت جيمّا أدابا ''الاتحاد الدولي للنقابات الحرة'' عرضا حول موضوع العمل على إقامة نظام إدارة عالمية ديمقراطية: تمثيل البلدان النامية ومشاركة المنظمات غير الحكومية. وأكدت السيدة أدابا على أن المنظمات غير الحكومية تنتظر من الأمم المتحدة أن تحسن نظام الإدارة العالمية على أساس مبدأ العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وأضافت أن عملية تمويل التنمية تتيح المنبر المناسب لطرق مسألة إصلاح مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وإذ ركزت على الآثار المترتبة على سياسات هذه المؤسسات بالنسبة للبلدان النامية، أعربت السيدة أدابا عن الأسف بصورة خاصة لما ترتب على تلك السياسات من إزالة لضوابط سوق العمل إذ أن ذلك لم يكن مبررا اقتصاديا أو اجتماعيا وأثّر بصورة غير مواتية على المرأة. وأكدت أن مؤسسات بريتون وودز والبنك الدولي بحاجة إلى إدراج حقوق الإنسان، والحقوق النقابية، والمساواة بين الجنسين، والاهتمامات البيئية، في سياساتها. ودعت إلى إصلاح جميع الهيئات الدولية المعنية. وينبغي أن يؤدي هذا المجهود إلى الانتقال من النموذج الحالي إلى نموذج ينطوي على تنظيم هرمي للقيم الاجتماعية والمقاييس والمعايير التي تتضمنها الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في التسعينات، ومعاهدات حقوق الإنسان، والمعايير النقابية الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة. واقترحت بصورة خاصة إنشاء أفرقة دراسة مواضيعية، على نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره عن تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعلنة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/58/216). وينبغي أن تتخذ هذه الأفرقة شكل أفرقة الخبراء العاملة المواضيعية التي من شأنها أن تسمح بمشاركة ملائمة من طائفة عريضة من أصحاب المصلحة، بما فيها الحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والخبراء الأكاديميون المستقلون. وفضلا عن ذلك، أشارت المتحدثة إلى توصية الأمين العام الواردة في التقرير المذكور آنفا، بإنشاء لجنة تنفيذية أو توجيهية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مماثلة لمكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٢٠ - ورأت المتحدثة أن لجنة تنفيذية أو لجنة توجيه من هذا القبيل ينبغي أن تتضمن عضويتها ثلاثة أو أربعة بلدان من كل منطقة جغرافية. وسوف تساعد اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جميع المسائل المتصلة باتساق السياسات، وبصورة خاصة في متابعة مؤتمر مونتيري، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للاجتماع السنوي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ورأت السيدة أدابا أنه يمكن

أن يستحث ذلك عملية التحول إلى نموذج للعمل يسمح بتأكيد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتحضير للقيام في نهايةالأمر بإنشاء مجلس أمن اقتصادي واجتماعي يضم ٢٥ منصبا يُجرى شغلها على أساس التناوب ويُستعاض به عن آلية اتخاذ القرارات الحالية لمجموعة البلدان الثمانية خارج منظومة الأمم المتحدة. وعلى المديين القصير والمتوسط، يمكن للاجتماع السنوي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، أن يصبح المنبر الرئيسي لكفالة الاتساق والتماسك للنظم النقدية والمالية والتجارية في مجال دعم التنمية. وأكدت أن اتساق وتماسك قضايا الحكم العالمي سوف تتعزز بقدر أكبر نتيجة لزيادة المشاركة الفنية للوكالات المتخصصة والصناديق الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، في سياق الاجتماعات السنوية الرفيعة المستوى للأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك من خلال عمليات أصحاب المصلحة المتعددين بمشاركة المجتمع المدني وقطاع الأعمال. واختتمت المتحدثة بيانها بالتركيز على الحاجة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز. وأوصت بإدخال تغيير لفائدة البلدان النامية في نظام التصويت الحالي بمؤسسات بريتون وودز، وذلك لإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اختيار مسؤوليها الإداريين في أعلى مستوى ولتنويع محتوى سياساتها والتوزيع الجغرافي والتكوين الأكاديمي لموظفيها.

المناقشة

٢١ - في أثناء المناقشات التي تلت عروض أفراد الفريق، لاحظ أحد الممثلين أنه يبدو أن المنظمات غير الحكومية قد فشلت في تقدير موافقة البلدان النامية في اجتماع الدوحة على تطبيق سياسات تحررية مقابل إدراج التنمية في جولة المحادثات. وردَّ السيد خور بأنه يجب طرق مسألة التناسق بين النظام التجاري والسياسات الأخرى مثل تحرير حسابات رأس المال. وينبغي أن يُنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي آلية تنسيق للتصدي إلى القضايا من هذا النوع. وأعرب عن الرأي بأن انهيار محادثات كانكون قد نتج عن إصرار البلدان الصناعية على محاولة فرض سياسات معينة بدون توافق آراء ملائم.

٢٢ - وقالت ممثلة صندوق النقد الدولي إنها تعتقد أن المنظمات غير الحكومية ليست راغبة في إنهاء مشاركة صندوق النقد الدولي في معالجة مسائل مثل التقليل من الفقر، بل تود تغيير طريقة عمل المؤسسة. وأكدت أن صندوق النقد الدولي يناقش حاليا مسألة تمثيل البلدان النامية في اجتماعه المقبل بغية اعتماد خريطة طريق. وأعربت عن الرأي بأن منظمتها تولي في الواقع مزيدا من الاهتمام لقضايا البلدان النامية لأن عدة من تلك البلدان تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها، الأمر الذي جعل تدخل صندوق النقد الدولي ضروريا. ويهتم الصندوق أيضا بآراء المجتمع المدني ويعقد بانتظام مشاورات مع ممثليه على الصعيد القطري.

٢٣ - وتحدثت السيدة كالفو عن الحالة بعد الأزمة في الأرجنتين واقترحت إنشاء فريق دراسة معني بتسوية الدين السيادي بموجب قاعدة دوليةجديدة تحمي الكرامة البشرية. وأكدت أنه لا يمكن إلا من خلال هذا النهج التوفيق بين ضغوط صندوق النقد الدولي/ منظمة التجارة العالمية والاحتياجات المحلية. وتساءل أحد الممثلين (نيجيريا) عن كيفية التوفيق بين سياسات التكيف الهيكلي التي يُزعم أنها تعزز النمو وزيادة البطالة في إطار تلك السياسات.

٢٤ - وقال ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية إن مقترح صندوق النقد الدولي الداعي إلى إعادة هيكلة الديون يمثل إقرارا بعدم كفاية سياساته وليس تسوية للمشكلة. وأكد أن أي آلية من هذا القبيل يجب أن تحمي التنمية وأن تكون أكثر تكاملا لتشمل إصلاح التجارة الدولية والنظم المالية. وشدّدت السيدة أدابا في ملاحظتها الثانية على أن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن تخضع للأهداف الإنمائية للألفية. وفضلا عن ذلك، أكدت أن الأولويات الدولية والاعتبارات المتعلقة بالعمالة ينبغي أن تشكل محور أي سياسة تكيف متوخاة.

٢٥ - واختتمت مديرة جلسات الفريق الثاني المناقشة بالتشديد على أن هدف الاجتماع هو إبلاغ انشغالات المجتمع المدني إلى اجتماعات المائدة المستديرة والجلسات العامة لاجتماعات الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المقبلة، بغية تشجيع إقامة نظام اقتصادي أكثر عدلا وإنصافا.

التوصيات

٢٦ - **أثير عدد من النقاط الهامة في أثناء البيانات الافتتاحية والعروض والمناقشات بين ممثلي المجتمع المدني والوفود وأصحاب المصلحة الآخرين الذين حضروا الاجتماع. وشملت تلك النقاط المقترحات الأساسية التالية التي تقدم بها أعضاء الفريق المنتمون إلى المجتمع المدني:**

(أ) **يتعين رصد الالتزامات المعلنة في مونتيري. وهذا الرصد ضروري بصفة خاصة فيما يتعلق بالهدف الإنمائي ٨ للألفية وهو هدف بناء شراكة عالمية من أجل التنمية، الذي لم تقم البلدان المتقدمة النمو بتحقيقه حتى الآن؛**

(ب) **تم تحديد عدة آليات لجمع الموارد، منها مرفق التمويل الدولي المقترح، وفرض ضرائب ورسوم على استخدام المشاعات العالمية، وضريبة المعاملات بالعملات، وإعادة الأصول المأخوذة من البلدان الناميةعن طريق الفساد، وهي آليات يمكن الاتفاق عليها في إطار عملية متابعة تمويل التنمية وتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد؛**

(ج) **ينبغي أن تستعيد الأمم المتحدة دورها في وضع المعايير، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان، والحقوق النقابية، وسياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات**

الاجتماعية. وينبغي قصر مسؤوليات مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية على ولاياتها الأصلية. وينبغي أن تركز منظمة التجارة العالمية على التجارة وألا تتدخل في الميادين غير التجارية؛ وينبغي لصندوق النقد الدولي أن يركز على التمويل لتأمين الاستقرار، ومكافحة التقلبات والاحتكار، وألا يتدخل في السياسات غير التجارية من خلال المطالبة بالتحرير الانفرادي؛ وينبغي أن يدعم البنك الدولي المشاريع المصممة تصميما جيدا وألا يفرض تكيفات هيكلية؛

(د) ثمة حاجة لهيئة إشراف، من قبيل مجلس أمن اجتماعي واقتصادي. وبينما يُجرى التفاوض بشأن هذا الإصلاح الطموح، ينبغي العمل على اتخاذ خطوات عملية أخرى فورا:

'١' يجب تعديل حقوق التصويت والهياكل في مؤسسات بريتون وودز من أجل كفالة مزيد من التمثيل للبلدان النامية في مجالس إدارتها وكفالة مساءلتها بانتظام لدى الجمعية العامة؛

'٢' ينبغي إدخال منظمة التجارة العالمية في أسرة الأمم المتحدة؛

'٣' ينبغي إنشاء آلية تحت سلطة الأمم المتحدة لتأمين تقاسم عادل ومتوازن للأعباء في أثناء أزمات الديون السيادية. وينبغي بالتالي أن تعتمد الجمعية العامة التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره (A/58/216، الفقرة ١٣٧) الداعية إلى إنشاء فريق خبراء معني بالدين الخارجي؛

'٤' ينبغي إنشاء أفرقة دراسة غير رسمية على نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره. وينبغي أن تتخذ هذه الأفرقة شكل أفرقة خبراء عاملة مواضيعية تسمح بمشاركة ملائمة من طائفة عريضة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، وخبراء أكاديميون مستقلون؛

'٥' ينبغي إنشاء لجنة متوازنة التكوين جغرافيا تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو توسيع عضوية مكتب المجلس، لمعالجة جوانب متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وذلك على النحو الموصوف في تقرير الأمين العام (A/58/216، الفقرة ١٨٢).